



الرقم المرجعي:

التاريخ:

مذكرة

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي

2013 25-21 أكتوبر

أديس أبابا، إثيوبيا

1- من المسلم به على نطاق واسع أن التجارة تعزز النمو الاقتصادي وتخفف من حدة الفقر في الأقاليم المتقدمة والأقاليم النامية في العالم، بما في ذلك أفريقيا. وتعتبر التجارة بمثابة قناة تستفيد البلدان المشاركة من خلالها بالمزايا النسبية في ثرواتها الطبيعية وقدراتها الإنتاجية. وبينما تؤدي التجارة فيما بين البلدان إلى تحقيق النمو عالميا، فإن فوائدها الكلية، في كثير من الأحيان لا توزع توزيعا عادلا بين الشركاء في التجارة. ويبدو ذلك واضحا بالنسبة لحالة أفريقيا التي تعتمد اعتمادا كاملا على تصدير المواد الخام غير المصنعة والموارد الطبيعية إلى البلدان المتقدمة والصاعدة لتعزيز نموها الاقتصادي.

الأداء التجاري لأفريقيا

2- إن العوامل المحددة التي ساهمت في ضعف الأداء التجاري لأفريقيا كانت ماثار كثير من الجدل خلال العقود القليلة الماضية. ويمثل الاعتماد الشديد على عدد قليل جدا من سلع التصدير، وعلى وجه التحديد، على السلع الأولية، أكثر من 80% من إجمالي الصادرات الأفريقية في السنوات الأخيرة. ويؤدي هذا الاعتماد الشديد على السلع الأولية إلى فرض قيود حادة على النمو بسبب تقلبات الأسعار، وهو عامل خارج نطاق سيطرة العديد من هذه البلدان ويتجاوز سياساتها المحلية. وعلى الرغم من هذا الاعتراف، يفتقر أيضا عدد كبير من البلدان الأفريقية إلى القدرة الصناعية على إنتاج سلع مصنعة متنوعة ويواجه نقصا في البنية التحتية اللازمة لدعم التجارة الأفريقية البينية والتجارة العالمية.

3- على الرغم من أن أفريقيا تعتبر أحد الأقاليم الأسرع نموا في العالم حاليا، يبدو هذا النمو هشاً ويقوم على عوامل محرفة بدلا من الأسس الاقتصادية السليمة. وعليه، يرى البعض أن التغيير في تركيبة التجارة للقارة، مقترنا بالتصنيع، وتحسن البنية التحتية والتحول الهيكلي، يكون حاسما لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين. وتُظهر إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن التجارة العالمية في السلع تضاعفت ثلاث مرات خلال العقدين الماضيين. ومع ذلك، فمساهمة أفريقيا في هذا النمو ضئيلة. وعلى الرغم من

أن تجارة السلع الأفريقية ارتفعت فعلا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث ازدادت الصادرات والواردات بنسبة 10% و 13% بين 2005 و 2010، على التوالي، فقد تراجعت حصة الإقليم في التجارة العالمية.

4- من الممكن أيضا أن نلاحظ أن أفريقيا ساهمت، على مدى ستة عقود من الزمن، بنحو 8% من إجمالي الصادرات العالمية، لكن هذه النسبة هبطت إلى 6% في 1980 و 2.3% في 2000، قبل أن تتحسن لتبلغ 3.3% في 2010. ويمكن مقارنة هذا الوضع بما يحدث في الاقتصادات النامية عموما التي شهدت اتجاها متزايدا على مر السنوات، حيث أن الاقتصادات النامية ساهمت بنسبة 29.5% من الصادرات العالمية في 1980، وهي نسبة ارتفعت إلى 42% في 2010.

5- طبقا لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تلاحظ اتجاهات مماثلة في تجارة أفريقيا الدولية في الخدمات. فقد تضاعفت صادرات الخدمات من أفريقيا سبع مرات بين 1980 و 2010، حيث ارتفعت حصة أفريقيا في إجمالي تجارة السلع والخدمات من 10% إلى 18%. ومع ذلك، انخفضت صادرات الخدمات الأفريقية، كحصة من صادرات الخدمات العالمية، من 3.5% في 1980 إلى 2.5% في 2010. وبالنسبة للواردات، انخفضت حصة أفريقيا من واردات الخدمات العالمية من 6.6% في 1980 إلى 4.4% في 2010، بينما ارتفعت حصة البلدان النامية ككل ارتفاعا هامشيا من 32% إلى 35.7% خلال الفترة نفسها.

6- يعتبر الوضع مخيبا للأمل على نحو أكبر فيما يتعلق بالتجارة الأفريقية البينية التي ظلت منخفضة باستمرار مقارنة بتجارتها الدولية. ولا يزال أكثر من 80% من الصادرات الأفريقية موجها نحو الأسواق الخارجية حيث يحظى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بما يزيد عن 50% من هذا الرقم الإجمالي. كما تشكل الهند والصين سوقين هامتين للصادرات من البلدان والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية. وفي الوقت ذاته،

تستورد أفريقيا أكثر من 90% من سلعها من خارج القارة، وذلك على الرغم من وفرة ما تزرع به من الموارد الطبيعية التي توفر إمكانيات لإمدادها بما تحتاج إليه من الواردات.

جهود أفريقيا لتكامل أسواقها

7- طبقا للبنك الدولي، تم الاعتراف منذ فترة طويلة بالتكامل الأفريقي كمشروع أساسي لمعالجة مشكلة تجزء الاقتصادات في القارة. فكثير من هذا البلدان صغيرة من حيث تعداد سكانها، ومن ثم من حيث حجم أسواقها. وتبلغ حصة التجارة الإقليمية البينية في السلع من مجموع واردات السلع 5% فقط في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، و10% في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) و8% في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، هذا مقارنة بأكثر من 20% في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ونحو 15% في اتحاد التجارة الحرة لشمال أمريكا، وأكثر من 60% في الاتحاد الأوروبي. ولم تحقق أفريقيا ما تملكه من إمكانيات في التجارة الإقليمية. وتستطيع التجارة الإقليمية نقل المواد الغذائية من مناطق الإنتاج الفائض عبر الحدود إلى الأسواق الحضرية المتنامية والمناطق الريفية التي تعاني من العجز الغذائي.

8- مع تزايد معدلات الدخل في أفريقيا، ثمة فرص ناشئة للتجارة العابرة للحدود في المصنوعات الأساسية التي يؤدي استيرادها من الأسواق العالمية إلى تحمل تكاليف باهظة. فلم تُستغل بعد ما تمتلكه سلاسل القيمة الإقليمية للإنتاج من إمكانيات في دفع الصادرات العالمية للمصنوعات، وتوفر التجارة العابرة للحدود في الخدمات فرصا غير مستغلة للتصدير ووصولاً أفضل إلى المستهلكين والشركات. ومما يدل على توافر هذه الإمكانيات غير المستغلة أنه يتم فعلا تبادل كمية كبيرة من خلال التجارة العابرة للحدود بين البلدان الأفريقية لكنها منحصرة في القنوات غير الرسمية ولا تظهرها الإحصاءات الرسمية. وتعتبر مثل هذه التجارة أمرا أساسيا لضمان الرفاهية وتخفيف حدة الفقر، حيث أن الفقراء، خاصة منهم النساء والشباب، منخرطون على نحو مكثف في الإنتاج والتجارة، بشكل غير رسمي، في السلع والخدمات التي تعبر الحدود الأفريقية فعلا. ومن شأن

السماح لهذه التجارة بالازدهار والاندماج تدريجيا في الاقتصاد الرسمي أن يحفز التجارة من أجل ضمان النمو والتنمية مستقبلا.

9- يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه أفريقيا اليوم في إيجاد الطريقة التي تمكّنها من تنويع قاعدتها التصديرية بعيدا عن السلع الأساسية، وتنفيذ سياسات تسمح لعدد أكبر من الناس بالمشاركة في التجارة. ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات تؤدي إلى تحسين ظروف الشركات وتوفير طريق متسق نحو الاندماج في الاقتصاد الرسمي. وينبغي اعتبار العناصر الفاعلة في القطاع غير الرسمي كموفرين فرصة للنمو وتخفيف حدة الفقر بدلا من مجرد مصدر لخسارة إيرادات ضريبية على حساب الحكومات الوطنية. ويزيد الارتفاع المستمر في عدد السكان من الشباب من الحاجة إلى تجارة ونمو أكثر شمولية وأكثر كثافة من حيث العمالة، ويتيح في نفس الوقت لأفريقيا فرصة لتسخير ميزة ممكنة هائلة كفيّلة بأن تدفع الإنتاجية والنمو على نحو مستدام. وإضافة إلى ذلك، بوسع التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة الإقليمية البينية أن يلعبا دورا حاسما في تحقيق هذه الأهداف في أفريقيا. ومن شأن تعميق تكامل الأسواق الإقليمية أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف التجارية والتشغيلية وتخفيف القيود التي تواجه عددا كبيرا من الشركات في الوصول إلى الخدمات والمهارات الأساسية المطلوبة لحفز الإنتاجية وتنويع أنشطتها للوصول إلى إنتاج وتجارة مع تحقيق قدر أكبر من القيمة المضافة. وتتجه السلع التي يتم تبادلها تجاريا عبر أفريقيا إلى أن تكون كثيفة العمالة أكثر منها كثيفة المعادن، ومن المحتمل أن يكون لتسهيل هذه التجارة تأثير مباشر أكبر على الفقر حيث أن الفقراء هم منتجون وتجار في آن واحد للمواد الغذائية الأساسية التي تهيمن على التجارة.

10- منذ 2013، أخذت مفوضية الاتحاد الأفريقية على عاتقها، في إطار القانون التأسيسي ومعاودة أبوجا، مسؤولية تعزيز التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية في القارة. وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف وإقرارا منه بأهمية التجارة العابرة للحدود في تعزيز التكامل الاقتصادي في القارة، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، خلال دورته الثامنة عشرة المنعقدة في أديس ابابا، في يناير 2012، مقرا (Assembly/ [XVIII] AU/Dec.394 بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة قارية على نطاق أفريقيا بحلول

2017 كموعداً دلالي، كما أجاز خطة عمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية. وكان هذا المقرر التاريخي للمؤتمر يرمي إلى تعميق تكامل الأسواق الأفريقية واستعمال التجارة لتصبح على نحو أكثر فعالية كأداة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة ومستدامة، وهو ما يتماشى مع الهدف الأساسي الذي حدده الآباء المؤسسون للاتحاد الأفريقي.

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي

11- إن مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي هو أعلى منبر سياسي لوضع السياسات حيث تناقش خلاله المسائل ذات الصلة بالتجارة الأفريقية البينية والدولية. ويتم تنظيم المؤتمر كل سنة ويجمع بين وزراء التجارة وكذلك كبار الخبراء في مجال التجارة من الدول الأعضاء في الاتحاد لمناقشة السياسات والبرامج التجارية، وعند الاقتضاء، الاتفاق على مواقف موحدة حول المسائل التي تهم أفريقيا. ونظراً لسعي أفريقيا لتبوء المكانة التي تليق بها في الساحة العالمية، فإن مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي ملتزم باتخاذ مبادرات تعاونية مصممة بهدف تقوية العلاقات التجارية للقارة وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحقيق تكامل الأسواق على نحو سريع عن طريق التنوع الاقتصادي واستخدام التصنيع كقوة دينامية.

12- سيتدارس المؤتمر هذه السنة، بشكل أساسي، ويعتمد، من بين أمور أخرى، إستراتيجية تنفيذ خطة العمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية والإطار الإستراتيجي لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول 2017، التي أجازها واعتمدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال قمة أديس أبابا في 2012. وإضافة إلى ذلك، سيتداول المؤتمر حول مسائل أخرى ذات صلة تتعلق بالعلاقات والشراكات التجارية الدولية للقارة مثل تلك التي تتعلق باتفاقيات الشراكة الاقتصادية وقانون النمو والفرص لأفريقيا ومنظمة التجارة العالمية. كما يتيح لصناع السياسة الأفريقيين فرصة للاتفاق على مواقف موحدة حول المسائل التجارية الدولية قبل بدء المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، في نوفمبر 2013.

13- أيضا، نظرا للاهتمام الواسع الذي أثارته مسألة التجارة وتكامل الأسواق والتنمية في أفريقيا لدى الشركاء وأصحاب المصلحة، سيحضر المؤتمر عدد من المنظمات الدولية الأفريقية وغير الأفريقية، والعاملين في القطاع الخاص لتقديم وجهات نظرهم حول التكامل التجاري لأفريقيا.

هدف المؤتمر الثامن لوزراء التجارة

14- يهدف هذا المؤتمر إلى الجمع بين وزراء التجارة الأفريقيين لبحث وإجازة الإطار الإستراتيجي لتنفيذ خطة العمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية ، ومبادئ التفاوض لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، والاتفاق على موقف موحد حول المسائل المتعلقة بالمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمي الذي سينعقد في بالي، إندونيسيا، في نوفمبر 2013، من بين جملة أمور أخرى.

النتائج المتوقعة من المؤتمر

15- يُنتظر من المؤتمر أن يؤكد مجددا التزامات وزراء التجارة الأفريقيين بتعزيز التجارة الأفريقية البينية وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية من خلال إجازة الإطار الإستراتيجي لتعزيز التجارة الأفريقية البينية ، وكذلك الاتفاق على المسائل ذات الصلة المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وعلاوة على ذلك، يتوقع أيضا أن يتوصل المؤتمر إلى موقف أفريقي موحد قبل انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في بالي، في نوفمبر 2013.

برنامج المؤتمر

16- يُرفق بهذه المذكرة مشروعا جدول أعمال وبرنامج عمل كل من اجتماع كبار المسؤولين ووزراء التجارة. وسيتم توزيع النسخ النهائية لجدولي الأعمال وبرنامجي العمل على المشاركين خلال المؤتمر.

القائمون بالتنظيم

17- تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي تنظيم المؤتمر بدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الحضور

18- سيحضر المؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي وكبار المسؤولين/الخبراء في مجال التجارة في الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية والمركز الدولي للتجارة ومركز الجنوب والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغرفة التجارة الأفريقية وغيرها من المنظمات الدولية الأفريقية وغير الأفريقية.

الموعد: يعقد المؤتمر من 21 إلى 25 أكتوبر 2013.

21 - 23 أكتوبر 2013 - اجتماع كبار مسؤولي التجارة.

24 - 25 أكتوبر 2013 - اجتماع وزراء التجارة.

المكان: يعقد المؤتمر في مركز المؤتمرات الجديد للاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، إثيوبيا.

اللغات: يتم توفير الترجمة الفورية بلغات الاتحاد الأفريقي الرسمية الأربع - الإنجليزية والفرنسية والعربية والبرتغالية.

الترتيبات اللوجيستية والمالية

19- تغطي مفوضية الاتحاد الأفريقي تكلفة المشاركة (تذكرة السفر بالطائرة على الدرجة السياحية وبدل الإعاشة اليومي بمعدل الأمم المتحدة) لمندوب واحد من كل دولة عضو مشاركة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومجموعاته الاقتصادية الإقليمية المعترف بها، على أقصر الطرق المباشرة وأقلها تكلفة إلى أديس أبابا. ويجب على أعضاء الوفود الذين يتم تعيينهم إستيفاء وتوقيع استمارة التسجيل المرفقة (الاسم الكامل، اللقب، المنصب، المنظمة، البلد، طريقة الاتصال مثل رقم الهاتف، الفاكس، وعنوان البريد الإلكتروني) وإرسالها مصحوبة بصورة من جوازات سفرهم الوطنية إلى عناوين البريد الإلكتروني التالية: (sumad@africa-union.org) ; batanaic@africa-union.org و MekonnenTM@africa-union.org، أو الفاكس: +251 115 182 970 في موعد أقصاه 30 أغسطس 2013. ونود أن نلفت انتباه المشاركين الذين ترعاهم المفوضية إلى أنه لن يتم إصدار تذاكر السفر بالطائرة ما لم يتم استلام استمارة التسجيل موقعة حسب الأصول وصورة من جواز السفر الوطني.

20- نود أيضا أن نذكر جميع المشاركين بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي لن تتكفل بتغطية بقية المصروفات الأخرى التي يتم تحملها بخصوص التأشيرات، الرعاية الطبية، التأمين، العلاج في المستشفيات، ضياع أو تلف أى ممتلكات شخصية خلال المؤتمر.

ترتيبات السفر

21- يُنتظر من جميع المشاركين أن يتخذوا إجراءات سفرهم بأنفسهم، بما في ذلك شراء التذاكر والحصول على تأشيرة الدخول في إثيوبيا. ويطلب من المشاركين من البلدان التي توجد فيها سفارات إثيوبية أن يحصلوا على تأشيرات الدخول من هذه السفارات قبل السفر إلى إثيوبيا. أما بالنسبة للمشاركين من البلدان التي لا توجد فيها سفارات إثيوبية فبإمكانهم الحصول على تأشيرات الدخول عند الوصول إلى أديس أبابا. غير أنه يُطلب من هؤلاء المشاركين أن يقدموا رسائل دعوتهم ويدفعوا رسوم التأشيرة إلى سلطات الهجرة في مطار أديس أبابا.

الترتيبات الخاصة بالفنادق

22- يُنتظر من المشاركين أن يتخذوا ترتيبات إقامتهم في الفنادق بأنفسهم لفترة المؤتمر كلها. ويوفر كثير من الفنادق في أديس أبابا خدمات الحافلات الموكبية من وإلى المطار. غير أنه يتعين على المشاركين أن يرتبوا مع الفنادق لاستقبالهم في المطار وذلك قبل مغادرتهم متوجهين إلى أديس أبابا.

المتطلبات الصحية

23- يُنصح المشاركون بحمل بطاقات سارية المفعول بالتطعيم ضد الحمى الصفراء.

أسعار صرف العملات

24- البر الإثيوبي هو العملة المحلية في إثيوبيا. وسعر الصرف الحالي حتى يوليو للعملات الأجنبية الرئيسية الثلاث كالتالي: 1 دولار أمريكي = 18.6487 بر؛ 1 يورو = 24.3272 بر؛ و 1 جنيه إسترليني = 28.3945 بر.

الأحوال الجوية والملابس

25- تنقسم الأحوال الجوية في إثيوبيا إلى موسمين رئيسيين: موسم الجفاف (أكتوبر - مايو) وموسم المطر (يونيو - سبتمبر). وتختلف درجات الحرارة مع اختلاف الموسمين ومع درجة الارتفاع. حالياً، الطقس معتدل البرودة، ممطر نهاراً ويميل إلى البرودة ليلاً. ويوصى بملابس دافئة وسترة واقية من المطر.

الأشخاص الذين يمكن الاتصال بهم

26- لمزيد من المعلومات حول المؤتمر، يرجى الاتصال بالموظفين التالية أسماؤهم:

مفوضية الاتحاد الأفريقي

د. داودا فودي سوما، موظف كبير لشؤون التجارة، بمفوضية الاتحاد الأفريقي، ص.ب 3243، أديس ابابا، إثيوبيا، البريد الإلكتروني: sumad@africa-union.org، الهاتف: +251 11 5182 965، الفاكس: +251 115 182 970

السيد كليمانس باتاني: موظف كبير لشؤون التجارة، بمفوضية الاتحاد الأفريقي، ص.ب 3243، أديس ابابا، إثيوبيا، البريد الإلكتروني: batanaic@africa-union.org، الهاتف: +251 11 5182 965، الفاكس: +251 115 182 970

السيد ميكونين تاديسي ميكونين، كاتب، بمفوضية الاتحاد الأفريقي، ص.ب 3243، أديس ابابا، إثيوبيا، البريد الإلكتروني: MekonnenTM@africa-union.org، الهاتف: +251 11 5182 965، الفاكس: +251 115 182 970